



انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية خلال شهر مايو 2006

لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة في ارتكاب العديد من الانتهاكات الجسيمة بحق المواطن الفلسطيني ضاربة عرض الحائط كافة القوانين والأعراف الدولية ومواثيق حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ، وعلى رأسها التزامات الدولة المحتلة التي نصت عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن حماية المدنيين وقت الحرب والتي حرمت الاعتداء على حياة المدنيين وسلامتهم البدنية والقتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والمهينة والتعذيب . فيما يلي أهم ما رصدته وحدة التوثيق في (هدف) حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية خلال شهر مايو 2006 :

جرائم قتل وجرح

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك حق المدنيين الفلسطينيين في الحياة من خلال استخدام القوة المفرطة والقتل بجميع أشكاله ، فقد نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة جديدة من جرائم القتل في الأراضي الفلسطينية ، حيث استشهد (44) مواطناً فلسطينياً منهم (20) شهيداً في قطاع غزة ، و(8) شهداء في نابلس ، و(7) شهداء في جنين ، و(4) شهداء في رام الله ، وشهيدتين في طولكرم ، وشهيد واحد في الخليل ، وشهيدتين في صيدا بلبنان ، علماً بأن من بين الشهداء طفلين وأربعة أمهات . من ناحية ثانية فقد بلغ عدد الجرحى أكثر من (150) مواطناً من بينهم (20) طفلاً .

توغلات ومداهمات

نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي المزيد من أعمال التوغل داخل التجمعات السكانية في الضفة الغربية المحتلة ، فقد رصدت (هدف) ما يزيد عن (110) عملية توغل في مناطق (بيت لحم - الخليل - رام الله - طولكرم - نابلس - جنين - سلفيت - قلقيلية - أريحا) مستخدمة أعداداً كبيرة من آلياتها تحت غطاء كثيف من النيران وإطلاق قنابل الصوت بهدف إرهاب المدنيين الفلسطينيين ، ومصطحبة الكلاب البوليسية الشرسة في أعمال اقتحام المنازل ، حيث قامت بتفتيش العديد من المنازل والعبث بمحتوياتها ، إضافة إلى



الهيئة الفلسطينية لثقافة حقوق الإنسان (هدف)
PALESTINIAN ASSOCIATION FOR HUMAN RIGHTS CULTURE (HADAF)

مداهمتها عشرات المنازل السكنية وتحويلها إلى ثكنات عسكرية . من جهة أخرى فقد استخدمت تلك القوات وحداتها الخاصة من "المستعربين" في العديد من عمليات الاقتحام ، إما بهدف اعتقال أو قتل من تدعي أنهم مطلوبين لها . هذا وقد نتج عن هذه المداهمات والتوغلات استشهاد ما يزيد عن (20) مواطناً واعتقال حوالي (300) مواطناً ، وإصابة (24) مواطن آخر بجروح ، إضافة إلى ما أحدثته من هلع وخوف لدي الأطفال والنساء وكبار السن بصفة خاصة.

الاعتقال التعسفي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين الفلسطينيين ، حيث بلغ عدد المعتقلين (425) مواطناً ، من بينهم نائب الأمين العام لمجلس الوزراء (عزيز كايد) . تجدر الإشارة أنه قد خضع للاعتقال الإداري حوالي (54) مواطناً لفترات تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر ، كما تم تكثيف حملات الاعتقال ضد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في داخل أراضي الـ 48 ، حيث تم اعتقال (760) عاملاً فلسطينياً

تقييد حرية الحركة والتنقل

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصارها الشامل على الأراضي الفلسطينية المحتلة، منتهكة بذلك حقوق المدنيين الفلسطينيين في حرية الحركة والتنقل، حيث شددت من إجراءات الإغلاق الشامل المفروض على تلك الأراضي منذ عدة أسابيع، كما قامت بعرقلة حركة التنقل من خلال إقامة الحواجز الثابتة والطيارة ، فقد قامت قوات الاحتلال بنصب (54) حاجزاً ثابتاً و (7) حاجزاً طياراً ، كما واصلت إغلاق الطرق والمعابر في وجه المواطنين والبضائع ، كما وضعت مؤخراً كاميرات إلكترونية على الحواجز المحيطة بمنطقة الأغوار ، فضلاً عن استمرار العمل بإجراءات عزل مدينة القدس الشرقية المحتلة عن محيطها في الضفة .



ممارسات المستوطنين

رصدت (هدف) (11) حالة انتهاك ضد المدنيين الفلسطينيين من قبل المستوطنين ، من بينها عمليات دهس لثمانية مواطنين بينهم أربعة أطفال ورجل مسن أصيب بجروح خطيرة ، وإحراق مبني يرمز للنضال ضد جدار الفصل العنصري في بلعين ، والاستيلاء على أراضٍ في منطقة الأغوار وتسييجها وزراعتها ، وإلحاق أضراراً كبيرة بمزروعات واقتلاع عشرات الأشجار في أراضٍ تابعة لأهالي بيت أمر، وتدمير شبكة المياه وشن عمليات عنف وعريضة ضد المواطنين في تل الرميدة في الخليل .